East Journal of Human Science
ISSN: 3079-9384 DOI:
مجلة الشرق للعلوم الإنسانية
المجلد: ١ العدد: ٢
الناشر: الشرق للنشر والتكنولوجيا

دور السندات الزرقاء في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق

فرح اصنيكح [١]
باحثة في سلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، المغرب
البريد المرجعي: farah.snikah@usmba.ac.ma

The Role of Blue Bonds in Financing Blue Economy Projects

Farah Snikah

Received: 04/03/2025; Revised: 05/03/2025; Accepted: 11/03/2025; Published: 20/03/2025

ملخص:

لقد واجهت مختلف دول العالم العديد من الأزمات الشيء الذي أدى إلى التفكير في تنويع الاقتصاد، وذلك من أجل البحث عن حلول لتجاوزها أو على الأقل التخفيف من حدتها، وعليه فإن العديد من الدول تبنت الاقتصاد الأخضر الذي بعد ذلك أنبثق عنه الاقتصاد الأزرق، وهنا ظهرت حاجة الدول إلى موارد مالية لتنفيذ مشاريع الاقتصاد الأزرق وتحقيق الأهداف المرجوة منه، والتي تتمثل بالأساس في تحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي وتوفير فرص الشغل وتحقيق تنمية الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السندات الزرقاء كأحد أهم آلية تمويل الأزرق الذي تم الاعتماد عليها من طرف العديد من الدول العالم من أجل تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق، على اعتبار أن هذا الأخير يعد أداة لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة سيشيل والإمارات في إصدار السندات الزرقاء والوقوف على أهم التحديات التي تواجهها والسبل الكفيلة لتجاوزها ومدى إمكانية تطبيقها بالمغرب، ولقد تم الإستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لمعالجة هذا الموضوع، كما قد تم التوصل أن السندات الزرقاء آلية من آليات التمويل الأزرق والتي يمكن أن تساهم في الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق، غير أن السندات الزرقاء غير كافية لوحدها لتمويل كافة مشاريع الاقتصاد الأزرق، ومن بين أهم الاقتراحات التي تم التوصل إليها إرساء التعاون والتكامل بين القطاع البنكي والقطاع الخاص وتشجيع الحوار بينهم من أجل تمكين المقاولات من تمويلات لتنفيذ مشاريع الاقتصاد الأزرق، وكما أنه ينبغي إنفتاح قطاع التأمين البحري على هذا النوع من المشاريع، وكذلك العمل على وضع إطار قانوني وتنظيمي خاص بالتمويل الأزرق.

الكلمات المفتاحية: *السندات الزرقاء، التمويل الأزرق، مشاريع الأقتصاد الأزرق.*

Abstract:

The world has faced multiple crises, prompting countries to consider diversifying their economies to find solutions for overcoming these challenges or at least mitigating their impact. As a result, many nations have adopted the green economy, which later gave rise to the blue economy, this highlighted the need for financial resources to implement blue economy projects and achieve key objectives,primarily ensuring water, food, and energy security, creating job opportunities, fostering national economic growth, and promoting sustainable development,This study aims to shed light on blue bonds as one of the most important blue financing mechanisms that several countries have adopted to fund blue economy projects. The blue economy is seen as a tool for achieving sustainabhe development.this study also examines the experiences of Seychelles and the UAE in issuing blue bonds, identifying key challenges they face, the solutions available to overcome them, and the feasibility of applying this financing model in Morocco. A descriptive-analytical approach was used to explore this topic, the findings indicate that blue bonds are an essential financing mechanism that can contribute to transition to a blue economy. However, they are not sufficient on their own to finance all blue economy projects. Among the key recommendations establishing cooperation and integration between the banking sector and the private sector, while encouraging dialogue facilitate financing for blue economy projects.Encouraging the marine insurance sector to engage with this type of projects, developing a specific legal and regulatory framework for blue financing.

Keywords*: Blue Bonds, Blue Financing, blue Economy*.

المقدمة

مما لاشك فيه، أن تعاقب الأزمات الاقتصادية والمناخية في العالم أدت إلى التفكير في خلق والبحث عن الاقتصاد جديد الذي يمكن من خلاله تحقيق نوع من الاستقرار والأمن للمواطين والمواطنات، وعليه نجد الاقتصاد الأزرق كمفهوم حديث نسيبا والذي جاء من أجل توفير فرص الشغل وتحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي والحافظ على البيئة البحرية، وذلك من أجل تلبية حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية.

ومن ثم، فإن الاقتصاد الأزرق يضم العديد من المجالات وعلى رأسها نجد مشاريع متعلقة بالصيد البحري وتربية الأحياء المائية، وأيضا مشروع النقل البحري، ثم مشاريع أخرى متعلقة بالطاقة البحرية المتجددة، وكذلك مشروع تحلية مياه البحروالسياحة البحرية، ومشاريع متعلقة باستخراج النفط والمعدان، ثم مشاريع متعلقة بالتكنولوجية الحيوية البحرية.

لذا، فإنه من ضرورة قيام المؤسسات المالية المختلفة مثل شركات التأمين والبنوك... ، بتمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق وهذا ما يسمى بالتمويل الأزرق، وعليه نجد السندات الزرقاء تشكل إحدى الأدوات المالية الحديثة، والذي أصبحت تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، كونها توجه خصيصا لتمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق، وهذا الاستخدام المحدد لهذه الأموال هو ما يميز السندات الزرقاء عن السندات التقليدية (هبة الله مصطفى، ٢٠٢٤).

وتجدر الإشارة هنا، أن السندات الزرقاء شكلت أحد أهم الركائز الأساسية التي راهنت عليها مختلف الدول منذ ظهور فكرة التمويل الأزرق كآلية تمويلية لتحقيق التنمية المستدامة نظرا لما توفره من إضافة نوعية في إنعاش الاقتصاد الوطني.

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف السندات الزرقاء هي أداة مالية مبتكرة تصدرها الدول أو الشركات لتمويل مشاريع مثل مشاريع حماية المحيطات والموارد المائية، وتحلية مياه البحر والحفاظ على الحياة البحرية (عزمي، ٢٠٢٥).

أما فيما يخص الاقتصاد الأزرق فقد عرفه البنك الدولي هو" مجموعة من القطاعات والسياسات ذات الصلة التي تحدد معا ما إذا كان استخدم موارد المحيطات مستداما" (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ٢٠١٨).

ومن خلال ما تقدم، فإن دور السندات الزراقاء في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق يقصد به توفير الموارد المالية لتمويل مشاريع حماية المحيطات والموارد المائية...، وذلك عن طريق إصدار السندات الزرقاء التي تعتبر آلية من آليات التمويل الأزرق والتي يمكن لها تساهم في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق.

في سنة ٢٠١٨ تم إصدر أول سند أزرق من طرف جمهورية سيشيل، بحيث قامت هذه الدولة وبالتعاون مع البنك الدولي بإصدار سندات سيادية زرقاء، وفي سنة ٢٠٢٠ باع بنك أوف تشاينا الصيني سندات زرقاء بحوالي ٩٦٤ مليون دولار للمساعدة في مشروعات مرتبطة بالبحار، وفي نفس السنة قام البنك الصناعي في هونغ فرع ببيع سندات شبيهة بقيمة ٤٥٠ مليون دولار، وفق وكالة بلومبوغ الأمريكية (عبد الغني، ٢٠٢١)، وفي سنة ٢٠٢٥

قامت دولة الإمارات بإصدار السندات الزرقاء بقيمة ١٠٠ مليون دولار،وذلك من أجل تمويل مشاريع مستدامة تشمل النقل البحري والبنية التحتية للموانئ والتعامل مع التلوث البحري(الحضري، ٢٠٢٥).

-أهمية البحث:

تكمل أهمية هذا الموضوع في أهمتين: الأهمية النظرية والأهمية العملية، فيما يخص الأهمية النظرية فتتجلى في البحث المتواصل من قبل الباحثين والفقهاء عن آليات التمويل الأزرق لتمكين الدولة والقطاع الخاص من المساهمة في إحداث مشاريع الاقتصاد الأزرق من أجل تحقيق تنمية الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص الأهمية العملية فتتجلى في تعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة البحرية، كما أن السندات الزرقاء من شأنها أن توفر التمويل اللازم للاستثمار في المجال الطاقي والصيد والنقل البحري إلى غير من المشاريع التي تدخل في نطاق الاقتصاد الأزرق، كما أنها تتيح الفرصة للمستثمرين في القطاع المالي الجمع بين تحقيق الأرباح والمحافظة على البيئة البحرية، وهذا من شأنه أن يدعم استراتيجية الدولة في الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق و تحقيق التنمية المستدامة.

-إشكالية البحث :

غير أن الإشكالية المطروحة هنا، إلى أي حد يمكن للسندات الزرقاء أن تساهم في تمويل الاقتصاد الأزرق؟

-التساؤلات البحث:

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ✓ أي دور للسندات الزرقاء في الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق؟
- ✓ فيما تتمثل مجالات استخدام للسندات الزرقاء ؟
- ✓ ماهي أهم التجارب الرائدة في إصدار السندات الزرقاء؟
- ✓ ماهي مراحل إصدار السندات الزرقاء؟
- ✓ هل هناك تحديات تحد من نجاعة السندات الزرقاء؟ وماهي السبل الكفيلة لتجاوزها ؟
- ✓ ما مدى إمكانية تطبيق السندات الزرقاء بالمغرب؟

-الدراسات السابقة:

- هدفة دراسة (حورية بديدة ومحمد الباي ،٢٠٢٢) إلى السندات الزرقاء كأحد الحلول المبتكرة للنهوض بالاقتصاد الأزرق، ولقد تم توصلة الدراسة إلى أن السندات الزرقاء بمفردها غير قادرة على توسيع نطاق التمويل الأزرق في السنوات القادمة، ولابد من التنويع في مصادر التمويل والمستثمرين، الإضافة إلى ذلك فالعائدات المتولدة من مشاريع الاقتصاد الأزرق لا تتناسب لحد الآن مع حجم المخاطر المرتبطة بهذه المشاريع .
- هدفة دراسة (خالد لطرش، ٢٠٢١) التمويل الأزرق لدعم الاقتصاد الأزرق المستدام:دراسة تجربة جمهورية السيشيل، ولقد تم التوصل إلى أن تجربة التمويل الأزرق لجمهورية السيشيل هي تجربة رائدة وفريدة من نوعها على مستوى العالم ، بحيث قامت بتطوير أدورات مالية مبتكرة لتمويل الاقتصاد الأزرق ، والتي سمحت لها بتطويروتعزيز أنشطة ومشاريع الاقتصاد الأزرق المستدامة، وعليه فتجربة الشيشيل كنموذج قابل لتكرار و التطبيق في البلدان والمناطق الأخرى المهتمة بالتمويل المبتكر للاقتصاد الأزرق المستدام .

- ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة التي أجريت، بحيث نجد الدراسة الحالية تهدف إلى البحث عن آليات تمويلية من أجل تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق، فالسندات الزرقاء يمكنها توفير السيولة اللازمة لهذه المشاريع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما تم عرض تجربة الإمارات باعتبارها أخر تجربة في إصدار السندات الزرقاء، وبالتالي يمكن اسقاط التجارب الدول السباقة في إصدار السندات الزرقاء على الدولة التي تحتاج إلى تمويل ازرق من أجل إحداث مشاريع الاقتصاد الأزرق .

-منهجية الدراسة:

فيما يخص دراسة (خالد لطرش، ٢٠٢١) فلقد الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بحيث تم عرض و تحليل المادة العلمية المتعلقة بموضوع تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام.

فيما يخص دراسة(حورية بديدة ومحمد الباي ،٢٠٢٢) لم يتم ذكرها المنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

-منهجية البحث:

ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعليه سوف يتم وصف تجارب الدول المقارنة في إصدار السندات الزرقاء، وتحليل وتوضيح علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة، مدى إمكانية السندات الزرقاء في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق واسقاطها على التجربة المغربية.

-خطة البحث:

سيتم الإجابة على هذه الإشكالية أعلاه، وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول : الاقتصاد الأزرق كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني : تجارب الدول المقارنة في إصدار السندات الزرقاء تحدياتها وإمكانية تطبيقها بالمغرب

المبحث الأول : الاقتصاد الأزرق كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

إن الاقتصاد الأزرق هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة أو الخدمات التي تقدمها المقاولات والتي من خلالها تتمكن هذه الأخيرة من الجمع بين تحقيق الأرباح والمحافظة على البيئة، وبالتالي تحقيق تنمية الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص الشغل، وتوفير المياه العذبة وذلك من خلال إحداث مشروع تحلية مياه البحر، وكذلك سوف يمكن هذا المشروع من توفير المياه من أجل سقي المنتجات الفلاحية وتوفير المياه كذلك للقطاع الصناعي، مما سوف يمكن من تحقيق الأمن الغذائي والمائي، بالإضافة إلى إحداث مشروع تربية الأحياء المائية وإلى غير من ذلك من المشاريع التي تدخل ضمن مشاريع الاقتصاد الأزرق التي من شأنها أن تمكن من تلبية حاجيات الأجيال الحالية ودون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية.

وبناء على ذلك، سوف يتم التطرق في(المطلب الأول) مدى مساهمة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة، في حين يتم الحديث في (المطلب الثاني) السندات الزرقاء كآلية من آليات التمويل الأزرق.

المطلب الأول : مدى مساهمة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة

سوف يتم الحديث في هذا المطلب عن علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة (الفقرة الأولى)، فيما سوف يتم تخصيص (الفقرة الثانية) للحديث عن دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

الفقرة الأولى : علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة

نتج عن الاستعمال اللاعقلاني للموراد الطبيعية التي تتواجد على الأرض إلى ظهور التغيرات المناخية والتدهور البيئي والتلوث وارتفاع مستويات الحطام البحري، والممارسة السيئة لإدارة مصايد الأسماك، مما قد يؤدي إلى دوبان جبال الجليد وارتفاع منسوب المياه، وعليه فنتيجة لهذه المخاوف وغيرها من الضغوط لإيجاد حلول للحفاظ على بيئة المحيطات، فلقد تم تخصيص هدف مستقل من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يسعى إلى الاستخدام المستدام والحفاظ على الحياة تحت الماء وهو الهدف ١٤ (الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة) (بديدة و الباي، ٢٠١٩).

والجدير بالذكر هنا، أنه في قمة الأرض ١٩٩٢ والتي عقدت في ريو دي جانيرو وكانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه وثيقة الأجندة ٢١ والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشر لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين (بوطورة و الوافي، ٢٠٢١).

وعليه، يمكن القول بالتنمية المستدامة هي القدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية فهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل (مغنم و أبحري، ٢٠٢٣).

وبالتالي يمكن القول بأن مشاريع الاقتصاد الأزرق تهدف إلى الحفاظ على البيئة البحرية و توفير الأمن الغذائي والموارد المائية، وذلك من أجل تلبية حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية وخلق فرص الشغل، وبناء على ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الأزرق يشكل أداة لتحقيق التنمية المستدامة. هذا فيما يخص علاقة الأقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة، غير أن السؤال المطروح هنا، أين يتجلى دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

الفقرة الثانية : دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

وسوف يتم التطرق في هذه الفقرة إلى دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، بحيث سوف يتم التخصيص (أولا) للحديث عن دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق البعد الاقتصادي، على أن يتم الانتقال بعد ذلك للحديث عن دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق البعد الاجتماعي في (ثانيا)، وفي(ثالثا) سوف يتم الحديث عن دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق البعد البيئي.

أولا: دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق البعد الاقتصادي

ويتجلى في محاربة الفقر وذلك من خلال خلق فرص الشغل من خلال الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأزرق وهذا من شأنه أن يؤدي إلى رفع الدخل وتحسين القدرة الشرائية، وكذلك تعزيز التنافسية الاقتصادية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الزرقاء، وكذلك تعزيز الأمن القومي في المجال الطاقي وتوفير المياه العذبة والمحافظة على الثروات البحرية وبالتالي تقليص تبعية الدول إلى دولة أخرى (وحيد حسن و وجيه مهدي، ٢٠٢٢).

ثانيا : دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق البعد الاجتماعي

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق يحقق العديد من أهداف فمن خلال العوائد التي سوف يجنيها بعد إحداث مشاريع الاقتصاد الأزرق، وذلك عن طريق تقديم خدمة أو نشاط والعوائد التي سوف تحصلها الدولة من هذه المشاريع سوف تتمكن الدولة من إحداث مؤسسات التعليمية والمستشفيات إلى غير ذلك، كما تعمل على تدويب الفوراق بين الطبقات، وهذا البعد مهم جدا من أبعاد التنمية المستدامة (وحيد حسن و وجيه مهدي، ٢٠٢٢) .

ثالثا : دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق البعد

البيئي إن الاقتصاد الأزرق يعمل على الحد من التدهور البيئي وخفض معدلات التلوث والحفاظ على طبقة الأوزون، يعمل على استخدام الاسترداد الجذري للموارد، وإلغاء النفايات بدءا من(الحرق والطمر) ومصادر الطاقة المتجددة إلى جانب الكيمياء وتكنولوجيا النانو الخضراء لتحديد النظم الإيكولوجية (بوطورة و الوافي، ٢٠٢١).هذا فيما يخص مساهمة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة، غير السؤال المطروح هنا، كيف يمكن للسندات الزرقاء باعتبارها آلية من آليات التمويل الأزرق أن تمول مشاريع الاقتصاد الأزرق؟

المطلب الثاني : السندات الزرقاء كآلية من آليات التمويل الأزرق

سوف يتم الحديث في هذا المطلب عن تمييز السندات الزرقاء عن السندات الخضراء في (الفقرة الأولى)، ليتم الحديث بعد ذلك عن المشاريع التي تستهدفها السندات الزرقاء (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى : تمييز السندات الزرقاء عن السندات الخضراء

سوف يتم الوفوق في هذه الفقرة عن تعريف كل من السندات الزرقاء والسندات الخضراء(أولا)، ليتم استخلاص نقاط الاتفاق(ثالثا)والاختلاف بينهما(ثانيا).

أولا : تعريف السندات الزرقاء والخضراء

أ : تعريف السندات الزرقاء

فالسندات الزرقاء هي "سندات استدامة لتمويل المشروعات التي تحمي المحيطات و النظم البيئية ذات الصلة، يمكن أن يشمل ذلك مشروعات لدعم مصايد الأسماك المستدامة، وحماية الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية الهشة الأخرى أوالحد من التلوث" (محمد، ٢٠٢٣، صفحة ٥).

ب : تعريف السند الأخضر

فالسندات الخضراء هو صك استدانة يصدر لتعبئة أموال خصيصا لمساندة مشروعات التي لها علاقة بالمناخ أو البيئة، وهذا الاستخدام المحدد للأموال التي تتم تعبئتها لمساهمة في تمويل مشروعات معينة (مرسلي و بوكابوس، ٢٠٢١).

فالعلاقة بين السندات الزرقاء والسندات الخضراء هي علاقة الجزء بالكل فالسندات الزرقاء تشكل جزء من السندات الخضراء بينما هذه الأخيرة الكل، بمعنى أنها أشمل وأوسع من السندات الزرقاء فهي تشمل مختلف المشاريع المتعلقة بالبيئة.

ثانيا : نقاط الاختلاف

- الهدف من إصدار السندات الزرقاء هو تمويل المشاريع التي تحمي المحيطات والنظم البيئية ذات الصلة، أما فيما يخص السندات الخضراء يتم إصدارها من أجل تمويل مشاريع لها علاقة بالمناخ أو البيئة.
- تمويل السندات الزرقاء لمشاريع الاقتصاد الأزرق، أما فيما يخص السندات الخضراء فتمول مشاريع الاقتصاد الأخضر.

ثالثا : نقاط الاتفاق

- كلاهما أوراق مالية متداولة هدفها الأساسي هو تمويل مشاريع محددة، واستخدام العائد في مشاريع محددة.
- يتم اتباع غالبا نفس مبادئ السندات الخضراء عند إصدار السندات الزرقاء (مبادئ السندات الخضراء، ٢٠٢١).
- الجهة المصدر لهذين النوعين من السندات غالبا ما تكون الدولة أو البنوك أوالمقاولات..
- الجهة المستثمرة غالبا ما تكون المؤسسات مالية والتي يمكن أن تكون بنوك أوصناديق أوشركات التأمين.

هذا فيما يخص السندات الزرقاء كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، غير أن السؤال المطروح هنا، ماهي المجالات التي تستهدفها السندات الزرقاء والتي يمكن تمويلها من خلالها ؟

الفقرة الثانية :المجالات التي تستهدفها السندات الزرقاء

السندات الزرقاء تعد من المنتجات المالية الحديثة النشأة ونجد هذه آلية تمويلية مستمدة من فكرة السندات الخضراء التي تبنتها العديد من دول العالم بما فيهم المغرب، وجاءت فكرة السندات الزرقاء الذي محور اهتمامتها هو البحار والمحيطات وكل المسطحات المائية، غير أن السؤال المطروح هنا ماهي المشاريع التي يمكن تمويلها بالسندات الزرقاء؟

أولا :مشروع تحلية مياه البحر

يعد مشروع تحلية مياه البحر من أحد مشاريع الاقتصاد الأزرق، على اعتبار أن المغرب يعاني من ندرة المياه، بحيث قام هذا الأخير بعدة تدابير ومن بينها نجد تحلية مياه البحر وذلك من أجل تخفيف من حدتها (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ٢٠١٨)، وعليه يسعى المغرب من خلال هذا المشروع إلى توفير المياه العذبة

واستدامة للموارد المائية، ولإحداث هذا النوع من المشاريع يتطلب أموال ضخمة، لذلك السندات الزرقاء قادرة على تمويل هذا نوع من المشاريع .

ثانيا: مشروع النقل البحري

مشروع النقل البحري يسعى إلى توفير خدمات والبنية التحتية لحركة الأفراد والبضائع، وهذا من شأنه تعزيزالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ٢٠١٨)،وهذا النوع من المشاريع يتطلب أموال ضخمة، وعليه نجذ السندات الزرقاء قادرة على تمويل هذا النوع من المشاريع.

ثالثا: مشروع تربية الأحياء المائية

تربية الأحياء المائية يتطلب لإحداث هذا مشروع بنية التحتية جديدة أو موجودة وتطوير مصادر بديلة وتطوير أنظمة جديدة للحد من الثلوث الناجم عن أنظمة الاستزراع المائي وسلاسل التوريد (بديدة و الباي، ٢٠١٩، صفحة ٥٨٥و٥٨٦)،ويعمل هذا القطاع على تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك خلق مناصب الشغل، ومثل هذه المشاريع تحتاج إلى سيولة كبيرة والسندات الزرقاء قادرة على توفير ذلك.

ربعا: المشاريع المتعلقة بالأنشطة المينائية

إن الأنشطة المينائية تتطلب تعبئة استثمارات ضخمة لإقامة البنيات التحتية اللوجستكية والمينائية وتشمل هذه الأنشطة نقل المسافرين والبضائع وبناء السفن وإصلاحها (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ٢٠١٨)، وعليه فنجد أن السندات الزرقاء قادرة على توفير السيولة اللازمة من أجل إحداث هذه المشاريع والمساهمة في تطوريها.

خامسا: مشورع بناء السفن وإصلاحها

يعمل المغرب اليوم على إنشاء قطب خاص لبناء السفن وتفكيكها الشيء الذي من شأنه أن يخلق فرصة جديدة للنهوض بهذا القطاع (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ٢٠١٨)، لذلك تحتاج هذه المشاريع لإحداثها وتطويرها إلى أموال ضخمة والسندات الزرقاء يمكنها أن تساهم في ذلك.

سادسا: المشاريع المتعلقة بالسياحة

إن قطاع السياحة يعد المساهم الثاني في الناتج الداخلي الخام الوطني، وبذلك يعد قطاعا يساهم في خلق فرص الشغل، بحيث يقوم المغرب اليوم بإحداث منتجعات ساحلية ومطاعم ورحلات البحرية السياحية وبالإضافة إلى الأنشطة الترفيهية البحرية والرياضات المائية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ٢٠١٨)، ولإحداث هذه المشاريع يتطلب الأمر الحصول على أموال ضخمة والسندات الزرقاء يمكنها أن تساهم في إحداث هذه المشاريع من خلال توفير الأموال ولأجل طويل.

سابعا: المشاريع المتعلقة بالطاقة

كما هو معلوم أن مشروع استخراج النفط والغاز في المجال البحري، بالإضافة إلى ومشروع الطاقات المتجددة من شأنها أن تقدم حلولا طاقية تتيح إمكانات كبير ولكنها غير مستغل بالقدر الكافي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي

والبيئي، ٢٠١٨)، كما أنها تتطلب استثمارات ضخمة، وعليه يمكن للسندات الزرقاء توفر التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشاريع.

ثامنا: المشاريع المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية البحرية

تشمل التكنولوجيا الحيوية البحرية عدة مشاريع منها: مشروع المنتجات الصيدلية، ومستحضرات التجميل، والمواد الغذائية والمشروبات، وحماية المحاصيل والتكونولوجية الحيوية الصناعية والمنتجات النباتية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ٢٠١٨) ، كل هذه المشاريع تتطلب تمويلا من أجل تنزيلها على أرض الواقع والسندات الزرقاء يمكن أن تساهم في إحداثها.

تاسعا: المشاريع المتعلقة بالصيد البحري

إن الصيد البحري يتطلب قوارب للصيد ومعدات الصيد وإنشاء بنيات تحتية خاصة بالصيد وبالتسويق وهذا المشاريع توفر العديد من فرص الشغل وبالإضافة إلى ١و٢ بالمائة من الناتج الداخلي الخام (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ٢٠١٨)، غير أنه لإحداث هذه المشاريع يتطلب أموال الضخمة والسندات الزرقاء يمكن لها أن تساهم في إحداث هذه المشاريع. هذا فيما يخص الاقتصاد الأزرق كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، فماذا عن تجارب الدول المقارنة في إصدار السندات الزرقاء وتحدياتها وإمكانية إصدارها بالمغرب؟

المبحث الثاني:تجارب الدول المقارنة في إصدار السندات الزرقاء تحدياتها وإمكانية تطبيقها بالمغرب

تعد السندات الزرقاء أداة من أدوات التمويل الأزرق التي من شأنها أن تساهم في الإنتقال إلى الاقتصاد الأزرق، ونجد أن هناك العديد من الدول أصدر السندات الزرقاء، وذلك من أجل الحفاظ البحار والمحيطات والسواحل وتوفير الأمن والغذائي والطاقي وخلق فرص الشغل، لذلك سوف يتم التطرق هنا إلى بعض تجارب الدول الرائدة في إصدار السندات الزرقاء في (المطلب الأول)، في حين سوف يتم الحديث عن تحديات وإمكانية تطبيق السندات الزرقاء بالمغرب في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تجربة الدول الرائدة في إصدار السندات الزرقاء

تعد جمهورية سيشيل من أول الدول التي كانت السباقة في إصدار السندات الزرقاء(الفقرة الأولى)، وبعدها قامت العديد من الدول بإصدار السندات الزرقاء و نجد دولة الإمارات في سنة٢٠٢٥ قامت بإصدار السندات الزرقاء، وهذا ما سوف يتم الحديث عنه في (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى : تجربة جمهورية سيشيل في إصدار السندات الزرقاء

الاقتصاد الأزرق هو عبارة عن سياسة مبتكرة وشاملة لنمو اقتصاد متكامل قائم على المحيط بصورة مستدامة. تعتبر جمهورية السيشيل أول من أصدرت السندات الزرقاء السيادية وذلك في سنة ٢٠١٨ بمبلغ ١٥ مليون دولار أمريكي من مستثمرين دوليين (المتندى، ٢٠٢٢).وذلك في مدة استحقاق ١٠ سنوات، وبمعدل فائدة سنوي بنسبة ٦.٥ بالمائة، ومن أجل تعزيز ثقة المستثمرين وتحسين جودة الائتمان، و لقد قدم البنك الدولي (البنك الدولي

للإنشاء والتعمير IBRD) ضمانا جزئيا لسداد الدين بقيمة ٥ ملايين دولار أمريكي، كما قدم مرفق البيئة العالمية قرضا ميسرا بقيمة ٥ ملايين دولار أمريكي سيغطي جزئيا مدفوعات فوائد السندات ، ولقد سمحت أدوات تعزيز الائتمان (الضمانات و القروض الميسر) بتقليل مخاطر الاستثمار جزئيا وبتخفيض جزئيات معدل الفائدة الفعلي من ٦.٥ بالمائة إلى ٢.٥بالمائة (بن لطرش، ٢٠٢١).

إن إنتشار السندات الزرقاء لايزال ضعيف، وفي السنوات الأخيرة نلاحظ أن هناك إنفتاح على هذا النوع من التمويلات من قبل الدول العربية كمصر والإمارات التي تسير أصدرة السندات الزرقاء، و نجد في الوقع العملي على ضوء التجارب المذكورة آنفا يثبت قدرته في جذب واستقطاب الاستثمارات الموجهة نحوى القطاع البحري والنقل البحري على وجه الخصوص، لذلك يبقى باب الابتكار والإبداع مفتوحة وواسع لإيجاد وسائل وطرق تمويلية التي من شأنها المساهمة في الإنتقال إلى الاقتصاد الأزرق (بلعيد و ضباغ، ٢٠٢١).

الفقرة الثانية: تجربة دولة الإمارت في إصدار السندات الزرقاء

في سنة ٢٠٢٥ قامت دبي بإدراج أول السند أزرق للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي، صادر عن مجموعة من موانئ دبي العالمية "دي بيورلد" المزود الرائد للخدمات اللوجستية وحلول سلاسل التوريد الذكية المتكاملة، وعليه يأتي هذا الإصدار في إطار برنامج المجموعة للسندات متوسطة الأجل بقيمة ١٠ مليارات دولار أمريكي، و المستحقة في عام ٢٠٢٩ بعائد ٥.٢٥٠ بالمائة ("موانئ دبي" تدرج سندات زرقاء بقيمة ١٠٠ مليون دولار في ناسداك دبي، ٢٠٢٥).

تم تسعير السندات بفارق ٩٩.٦ نقطة أساس فوق أسعار السندات الخزانة الأمريكية، ويمثل ذلك أقل فارق أسعار على الإطلاق في سوق السندات أو الصكوك من مجموعة دبي العالمية. و هذا الإصدار الالتزام القوي والمتزايد في المنطقة بالتمويل المستدام، وبالتالي سوف يتم تخصيص عائدات الإصدار لتمويل مشاريع حيوية تشمل النقل البحري والبنية التحتية للموانئ والمبادرات الإيجابية في مجال المياه.

إن هذا سيساهم في تحقيق الهدف السادس من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي "وكذلك الهدف الرابع عشر"الحياة تحت الماء"، وذلك عن أجل العمل على سد الفجوة الواسعة في تمويل المبادرات المستدامة المتعلقة بالبحاروالمياه (الأول من نوعه في الشرق الأوسط.. إدراج سندات زرقاء بـ١٠٠ مليون دولار من موانئ دبي العالمية في ناسداك دبي، ٢٠٢٥).

المطلب الثاني : تحديات وإمكانية تطبيق السندات الزرقاء بالمغرب

إن إصدار السندات الزرقاء لا يزال في بداياته وتواجهه عدة تحديات (الفقرة الثانية) والتي يمكن تجاوزها من خلال تسريع من وثيرة الإصدار، لذلك سوف يتم تخصيص (الفقرة الثانية) للحديث عن مدى إمكانية إصدار السندات الزرقاء بالمغرب كآلية لتمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق.

الفقرة الأولى :تحديات إصدار السندات الزرقاء

سوف يتم الحديث في هذه الفقرة إلى مجموعة من التحديات التي تواجه إصدار السندات الزرقاء وأهمها نجد غياب المبادئ للسندات الزرقاء وذلك في (أولا)، في حين سوف يتم الحديث في (ثانيا) إلى صعوبة تحديد المستفيد والملوث، في حين سوف يتم التطرق في (ثالثا) الأكتفاء الذاتي، ثم أخيرا سوف يتم الحديث في (ربعا)عن تحدي متعلق بنموذج الإيرادات .

أولا: غياب المبادئ للسندات الزرقاء

غياب مبادئ خاصة بالسنداء الزرقاء التي يمكن للمصدرين استخدامها، ولكن السؤال المطروح هنا السندات الزرقاء التي تم إصدارها سابقا ماهي المبادئ التي تم الاعتماد عليها؟ وعليه نجد أن السندات الزرقاء تعتبر نوع من أنواع السندات الخضراء طالما أنها تتماشى مع العناصر الأساسية الأربعة لمبادئ السندات الخضراء (مبادئ السندات الخضراء، ٢٠٢١)، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير إضافية لضمان حماية الموارد البحرية، وبما أن إصدار هذا النوع من السندات لايزال حديثا فمن المتوقع أن يتم إصدار مبادئ خاصة بالسندات الزرقاء (بديدة و الباي، ٢٠١٩).

ثانيا: صعوبة تحديد المستفيد والملوث

كما هو معلوم أن المشروع يدر إيرادات وذلك من خلال فرض رسوم على المستفيد أو تغريم الملوث، غير أنه في المشاريع المتعلقة بالمحيطات عادة ما يكون من الصعب تحديد المستفيد و الملوث، على اعتبار أن هناك حجم هائل للمحيطات والمواقع النائية للملوثات تجعل من الصعب العثور على المستفيد والملوث (بديدة و الباي، ٢٠١٩).

ثالثا: الأكتفاء الذاتي

إن المشاريع التي يتم تمويلها بالسندات الزرقاء قد لا تكون مستدامة ذاتيا. وبالتالي غالبا ما يؤدي هذا إلى عدم حصول المستثمرين على أموالهم المستحقة (بديدة و الباي، ٢٠١٩).

ربعا : نموذج الإيرادات

لتطوير سوق السندات الزرقاء من المهم جدا أن تمويل المشاريع بنموذج الإرادات، وهذا من شأنه أن يساعد على تقليل اعتمادهم على المساعدات الحكومية (بديدة و الباي، ٢٠١٩). وبالتالي من شأن نموذج الإيرادات القوي أن يمنح المستثمرين المزيد من الثقة في سلامة أموالهم. غير السؤال الذي يتبادر في الأذهان، ماهي السبل الكفيلة لتجاوز هذه التحديات؟

يمكن جذب القطاع الخاص نحو الاستثمار في السندات الزرقاء من خلال تقوية الشراكة بين القطاع العام والخاص في إحداث هذه المشاريع، وذلك من خلال توفير دعم للقطاع الخاص عن طريق منح ضمانات، و المساهمة في منح تمويلات الزرقاء، بالإضافة إلى إقرار إعفات ضريبية على الدخل المكتسب من مشاريع الاقتصاد

الأزرق، وإعفاء معدات الإنتاج والمواد الخام اللازمة لهذه المشاريع من الضريبة على القيمة المضافة (نشرة مركز المعلومات ، ٢٠٢٤).

والجدير بالذكر هنا، أن دعم الدولة لا يتقصر على ما سبق ذكره بل يمكن أن يكون من خلال وضع إطار قانوني و تنظيمي و مؤسساتي خاص بالتمويل الأزرق والحرس على تطبيقه على أرض الواقع، و إلزام المؤسسات المالية (البنوك و شركات التأمين، الصناديق ...) بالانخراط في التمويل الأزرق.

وتجدر الإشارة هنا، أن من بين الطرق التي يمكن من خلالها جذب الاستثمارات القطاع الخاص في السندات الزرقاء هو العمل على خلق المقاولات ذات مشاريع الاقتصاد الأزرق على مستوى الجهات من أجل إحداث نموذج على المستوى الوطني، مما سوف يمكن من تشجيع التنافسية بين المقاولات، ويمكن تعزيزها كذلك بمنح مكافئات للمقاولات التي تحافظ على البيئة البحرية، كما أن الاقتصاد الأزرق يشكل سوق جديد ومجال خصب لجني للثروات.

يجب العمل على خلق وعي جماعي بأهمية السندات الزرقاء ودورها في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق، وذلك من خلال إشرك مختلف الفاعلين وعقد المؤتمرات والندوات المتخصصة في دول مختلفة، والعمل تعزيز الخبرة في هذا المجال وذلك عن طريق تدريب الكوادر البشرية (نشرة مركز المعلومات ، ٢٠٢٤) الشيء الذي من شأنه أن يمكن من جذب الاستثمارات القطاع الخاص في السندات الزرقاء.

يجب تبسيط إجراءات الحصول على التمويل بالسندات الزرقاء، وكما يجب أن تكون هناك خطة واضحة واستمرارية، والعمل على تعزيز الشفافية وذلك من خلال نشر تقرير سنوي عن تخصيص التمول الأزرق والذي يتضمن تفاصيل برامج الانفاق الأزرق التي تم تخصيص العائدات المحصلة لها، ويوضح تفصيلا كيف يستخدم برنامج التمويل الأزرق بالفعل رأس المال الخاص لتمويل المخططات الحكومية، ونشر التقرير يتضمن تفاصيل التأثيرات على البيئة مرة على الأقل كل سنتين (نشرة مركز المعلومات ، ٢٠٢٤)، الشيء الذي من شأنه أن يخلق الثقة والوضوح والاطمئنان للمستثمرين، والعمل على وضع مبادئ خاصة بالسندات الزرقاء. هذا فيما يخص تحديات إصدار السندات الزرقاء ، فماذا عن إمكانية إصدار السندات الزرقاء بالمغرب كآلية لتمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق؟

الفقرة الثانية :إمكانية إصدار السندات الزرقاء بالمغرب كآلية لتمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق

سوف يتم التطرق في هذه الفقرة في(أولا) جانب القانوني للسندات الزرقاء وإلى إمكانية تطبيق السندات الزرقاء بالمغرب في(ثانيا) ، فيما سوف يتم الحديث في (ثالثا)عن دور المستثمرين، في حين سوف يتم التطرق في (ربعا) إلى مراحل إصدار السندات الزرقاء، ليتم الانتقال بعد ذلك إلى(خامسا) للحديث عن مبادئ السندات الزرقاء، ثم في الأخير يتم التطرق في (سادسا) إلى المزايا من إصدار السندات الزرقاء.

أولا : جانب القانوني للسندات الزرقاء

أ :التأطير القانوني لإصدار السندات

إن المغرب له تجربة في إصدار السندات الخضراء، لذلك يمكن الإستفادة من هذه التجربة في إصدار السندات الزرقاء ، بحيث ينبغي مراعات مجموعة من القوانين والتي تتمثل في ما يلي:

– القانون رقم ١٧.٩٥ المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه بموجب القانون ٢٠.٠٥، الذي من خلاله يتم تأكد من استفاء الشركة لشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ وعلى قدرتها على إصدار اقتراض أو عدة اقتراضات سندية (ملخص بيان المعلومات الأولي ، ٢٠١٦).

– يجب مراعات المقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية على اعتبار أن السوق المالية ليس هو سوق بمعنى المكاني، ولكنه جهة لتنظيم وضبط العمل في سوق المالية بشكل عام، بحيث يتم فيها "إصدار أدوات معينة، للحصول على الأموال اللازمة للمشروعات الإنتاجية وغيرها وتداول هذه الأدوات" (بن سليمان آل فواز، ٢٠١٠، صفحة ٥) .

كما أنها تخضع لنظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل ودورياتها، بحيث تقوم هذه الهيئة بتأشير على بيان المعلومات التي يقدمها المصدرون (ملخص بيان المعلومات الأولي ، ٢٠١٦).

ب : التنظيم القانوني للبيئة البحرية على مستوى الدولي

ويتمثل بالأساس في مجموعة من الاتفاقيات وهي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) التي توفر إطار قانونيا لتنظيم استخدام الجرف القاري، وتسمح للدول الساحلية بحقوق خاصة في استغلال الموارد الموجودة في هذه المناطق (إبراهيم محمد متولي دهشان، ٢٠٢٤، صفحة ٩٣٣وما بعدها).

كما نجد اتفاقية (MARPOL) تهدف هذه الاتفاقية الدولية إلى منع التلوث البحري (إبراهيم محمد متولي دهشان، ٢٠٢٤).

وكذلك اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) هذه الاتفاقية توفر تدابير لحماية التنوع البيولوجي وتعزيز استخدام مستدام للموارد البحرية (إبراهيم محمد متولي دهشان، ٢٠٢٤، صفحة).

و اتفاقية(CITES) هذه الاتفاقية تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولجي والوقاية من الانقراض، كما تعمل على ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ورفع الوعي حول حاجة الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض (إبراهيم محمد متولي دهشان، ٢٠٢٤).

واتفاقية إدارة مياه الصبون (BWM) وهي اتفاقية تهدف إلى حماية البيئة البحرية من التهديدات البيئة الناجمة عن النقل البحري (إبراهيم محمد متولي دهشان، ٢٠٢٤).

واتفاقية العمل البحري (MLC) تهدف هذه الاتفاقية إلى تحسين ظروف عمل لائقة للبحارة وضمان سلامتهم وصحتهم (إبراهيم محمد متولي دهشان، ٢٠٢٤)، إلى غير ذلك من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالبحار.

ت : التنظيم القانوني للبيئة البحرية على مستوى الوطني

التشريعات البيئية الداخلية تتمثل أساسا في القانون رقم ٣٦.١٥ المتلعق بالماء الذي جاء من أجل السد الفراغ التشريع المتعلق بإعادة الاستعمال المياه المستعملة و تحلية مياه البحر، على اعتبار أن المغرب في جاحة لإحداث هذا النوع من المشاريع من أجل ذلك تم وضع إطار قانوني ينظمها.

وبالتالي ينبغي على الجهة المصدرة للسندات الزرقاء تحري من أجل معرفة أن المشاريع الممولة غير مخالفة لهذه لتشريعا السابقة الذكر.

ثانيا : إمكانية تطبيق السندات الزرقاء بالمغرب

يمكن للمغرب أن يصدر السندات الزرقاء وذلك من طرف الدولة أو من طرف القطاع الخاص "البنوك، المقاولات المنخرطة في الإقتصاد الأزرق"، بحيث تتلزم الجهة المصدرة باستثمار عوائد السند الأزرق في تمويل المشروعات أوالمبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بالانتقال نحو اقتصاد أزرق مستدام وتوفير الموارد المائية العذبة وتعزيز استدامة التنوع البيولوجي البحري في المحيطات والبحار وكافة الموارد البحرية.

نفترض جدلا أن المغرب يريد تشييد ميناء هنا الدولة تصدر سند أزرق وتعرضه في السوق الدولية ومن خلال هذا السند تأخذ تمويل منخفض العائد وفي بعض الحالات بدون عائد و شريطة أن يتعهد بانفاق الأموال التي ستأخدها في المشروع الذي تم الاتفاق عليه وليس غيره.

غير أن السؤال المطروح هنا، ماهي المشاريع التي يمكن للمغرب تمويل عن طريق إصدار السندات الزرقاء ؟

تحلية مياه البحر إحداث مشاريع لتحسين الوصول للمياه العذبة وذلك من خلال إحداث البنيات التحتية .

النقل البحري وذلك من خلال دعم الأبحاث والتطوير وشراء أنواع الوقود والتقنيات البديلة للحد من الانبعاثات.

تشييد الموانئ وذلك من خلال تطوير موانئ مستدامة تقلل من التأثيرات البيئية والتلوث الضوضائي.

حماية النظم البيئية البحرية وذلك من خلال توسيع المشاريع القائمة على الطبيعة لتعزيز التنوع البيولوجي واستعادة النظام البيئي ("موانئ دبي العالمية تصدر سندات زرقاء بقيمة ١٠٠ مليون دولار، ٢٠٢٤).

ثالثا :دور المستثمرين

المستثمرون يمكن أن يكون البنوك أو صناديق أو الشركات التأمين ....، بحيث نجد أن مستثمروا القطاع الخاص لهم دورا حاسما في دفع التغير البيئي العالمي، وذلك نظرا لتأثيرهم الكبير على الاقتصاد العالمي، كما أن تزيد عدد مشاركتهم في سوق السندات الزرقاء سوف يساعد على دفع إصلاحات إدارة المحيطات، وذلك من خلال العديد من المشاريع القابلة للتمويل لتنمية المحيطات،

وعليه فإن إظهار الأهمية المالية للمخاطر البيئية والمخاطر المتعلقة بالسمعة التي لها علاقة بالمحيطات يمكن أن يساعد أيضا في جذب القطاع الخاص (بكري، ٢٠٢٤).

رابعا:مراحل إصدار السندات الزرقاء

لإصدار السندات الزرقاء ينبغي المرور بثلاثة مراحل وعلى رأسها نجد مرحلة التخطيط، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة إصدار السندات الزرقاء وما تشتمله من متطلبات، وفي الأخير تأتي مرحلة المتابعة والتقييم، وذلك من أجل ضمان استدامة عملية الإصدار والتأكد من تحقيق الأهداف التي تم وضعها في مرحلة التخطيط مما يسهل من عملية الإصلاح (محمد، ٢٠٢٣).

وعليه يمكن إصدار السندات الزرقاء لتمويل أي مشروع يندرج ضمن مشاريع الاقتصاد الأزرق كتربية الأحياء المائية والنقل البحري إلى غير ذلك من المشاريع.

خامسا: مبادئ السندات الزرقاء

كما هو معلوم أنه ليس هناك مبادئ خاصة بالسندات الزرقاء غير أنه في سنة ٢٠٢٢ أصدرت مؤسسة التمويل الدولية، عدة إرشادات اتبعتها المؤسسة في مجال التمويل الأزرق بما يتوافق مع مبادئ السندات الخضراء، ودليل الرابطة الدولية لسوق رأس المال، التي تهدف إلى تقديم إرشادات متعلقة باستخدام عوائد السندات لدعم الاستثمارات الموجهة إلى الإدارة المستدامة لمياه الصرف الصحي وحماية المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام (محمد، ٢٠٢٣).

سادسا: المزايا إصدار السندات الزرقاء

إصدار السندات الزرقاء بالمغرب له العديد من المزايا أهمها توفير السيولة لمستثمري القطاع الخاص الراغبين في دعم أهداف التنمية المستدامة وتوجهها الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق، ضمان الاستخدام المستدام للمحيطات والمواد البحرية، تعزيزاستقرار التصنيف الائتماني للدولة المغربية التي تصدرالسندات الزرقاء، بالإضافة إلى تحفيز الحصول على المزيد من الاستثمارات وعن طريق تنويع خيارات التمويل المتاحة، للحصول على شروط تمويل أفضل.

تعزيز إمكانية توفير طاقة متجددة باستخدام طاقة المد والجزر المياه البحر(المد والجزر ينتج عن الجاذبية النسبية التي بين الأرض والقمر) وتوفير الأمن المائي من خلال مشاريع تحلية مياه البحر وتحقيق الأمن الغذائي عبرمشاريع تربية الأحياء المائية، تشييد الموانئ وتفكيك وبناء السفن وترميمها إلى غير ذلك من مشاريع الاقتصاد الأزرق ، وكذلك العمل على تعزيز توافق الدولة للاستراتيجيات مع أهداف الأمم المتحدة وخاصة الهدف رقم ١٤ المتعلق بالحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام (مليارات الدولارات قادمة لمصر.. الدولة تكشف عن طرح سندات جديدة لهذا السبب، ٢٠٢٣)، وتوسيع مصادر التمويل طويلة الأجل، مما سوف يؤدي إلى استقطاب العديد من المستثمرين للإستثمار في مشاريع الاقتصاد الأزرق بالمغرب، علما أن هذا الأخير سعى إلى أن يكون رائد في مشاريع الاقتصاد الأزرق على مستوى الأفريقي .

الخاتمة

تمثل السندات الزرقاء أحد أهم أدوات التمويل الأزرق الحديثة، والتي تساهم في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق، بحيث يتم تخصيص عائداتها في دعم المشاريع التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة البحرية، والتي تدخل ضمن نطاق الأقتصاد الأزرق (ومشاريع الأقتصاد الأزرق تشمل النقل البحري والسياحة وتربية الأحياء المائية والمشاريع الطاقة والصيد البحري وتحلية مياه البحرو الأنشطة المنائية وبناء السفن وإصلاحها والتكنولوجية الحيوية البحرية). وعليه، فمن خلال هذه المشاريع سوف تتمكن الدول من تحقيق تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير الموراد المائية وتحقيق الأمن الغذائي والطاقي التي تعني منه معظم الدول من النقص فيه، تمكن كذلك من خلاله خلق فرص الشغل والحفاظ على الموارد البيئية والذي من شأنه أن يمكن من تلبية حاجيات الأجيال الحالية والحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

هناك العديد من الدول تأخر في إصدار السندات الزرقاء رغم أنه في حاجة إلى التمويل من أجل تمويل مشاريع الأقتصاد الأزرق هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن رغم ذلك فسوف تمكن هذه الدول من الاستفادة من تجارب الدول السباقة في إصدار السندات الزرقاء وهذا ما سيمكن من تفادي الأخطاء والصعوبة التي يمكن أن تعتريه عند أصدارها.

ولقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ لايزال استخدام السندات الزرقاء محدود وذلك نظرا لحداثة هذا المنتج والتحديات القانونية والتنظيمية التي تواجهه.
- ✓ تعتبر السندات الزراق آلية من آليات التمويل الأزرق التي من يمكن من خلالها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ من المرجح أن تتسارع وتيرة إصدار السندات الزرقاء في السوق، خاصة مع تحسين الجانب القانوني والتنظمي وإصدار مبادئ خاصة بالسندات الزرقاء التي من شأنه تسهيل عملية المستثمرين من أجل تحقيق أهدافهم.
- ✓ السندات الزرقاء لوحدها غير كافية لتكريس التمويل الأزرق بل هي فقط يمكنها أن تساهم في تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق.

وبناء على نتائج أعلاه يمكن اقتراح ما يلي :

- ✓ إرساء التعاون والتكامل بين القطاع البنكي والقطاع الخاص وتشجيع الحوار بينهم من أجل تمكين المقاولات من تمويلات لتكريس مشاريع الاقتصاد الأزرق على أرض الواقع.
- ✓ إنفتاح قطاع التأمن البحري على هذا النوع من مشاريع الاقتصاد الأزرق.
- ✓ وضع إطار قانوني وتنظيمي خاص بالتمويل الأزرق.

- ✓ تكريس فكرة ثقافة المسؤولية الإجتماعية لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين (شركات، المؤسسات المالية ...) عبر ترسيخ فكرة المحافظة على البيئة البحرية والعمل على تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ العمل على القيام بحملات تحسيسية توعوية وندواة وإشراك المجتمع المدني أهمية التمويل الأزرق ودوره في تمويل المقاولات المنخرطة في الأقتصاد الأزرق.
- ✓ التفكير في إصدار الصكوك الإستثمارية الزرقاء ،وذلك من أجل تنويع لآليات التمويلة الأزرق، وجذب فئة عريضة من المستثمرين التي تعزف عن الاستثمار في السندات الزراق سواء بالنسبة للجهة المصدرة (صاحبة مشروع من مشاريع الأقتصاد الأزرق) أو الجهة المستثمرة.
- ✓ إنفتاح على المشتقات المالية الإسلامية .

لائحة المراجع

١- :معلومات مباشرة Retrieved from .(19ديسمبر ,2024) .*مليون دولار 100موانئ دبي العالمية تصدر سندات زرقاء بقيمة "* https://www.mubasher.info/news/4382886/-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A6-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%B2%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A

٢- "موانئ دبي" تدرج سندات زرقاء بقيمة ١٠٠ مليون دولار في ناسداك دبي. (٣٠ يناير, ٢٠٢٥). تم الاسترداد من معلومات مباشرة : https://www.mubasher.info/news/4398178/-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A6-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%AC-%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%B2%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-100-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88

٣-أحمد عزمي. (٤ فبراير, ٢٠٢٥). *كل ما تريد معرفته عن السندات الخضراء والزرقاء التي أصدرتها مصر والإمارات*. تم الاسترداد من followict: https://followict.news/%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6

٤.(30يناير ,2025) .*مليون دولار من موانئ دبي العالمية في ناسداك دبي 100إدراج سندات زرقاء بـ ..الأول من نوعه في الشرق الأوسط* Retrieved from وام .وكالة أنباء الإمارات: https://www.wam.ae/ar/article/bhy80ie-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%86%D9%88%D8%B9%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%B2%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A1-

٥-السيد علي هبة الله مصطفى. (يناير, ٢٠٢٤). دور الأدوات المالية الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. *مجلة البحوث البيئية و الطاقة، المجلد ١٣* (العدد٢٢)، صفحة ٥.

٦-المتندى. (٢٠٢٢). اتعراض حالة أفريقيا في مناقشة العالمي بشان المناخ. *الطريق إلى الدورة السابعة و العشرون لمؤتمر الأطراف*، (صفحة ٧٠).

٧-المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (٢٠١٨). *الاقتصاد الأزرق :ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب*.

٨- حورية بديدة ، و محمد الباي. (٢٠١٩). السندات الزرقاء كأحد الحلول المبتكرة للنهوض بالاقتصاد الأزرق. *مجلة قبس للدراسات الانسانية و الاجتماعية، المجلد ٠٦* (العدد ٠٢)، صفحة ٥٨٠.

٩- خالد بن لطرش. (٢٠٢١). التمويل الأزرق لدعم الاقتصاد الأزرق المستدام: دراسة تجربة جمهورية السيشيل. *مجلة الاقتصاد و البيئة، المجلد ٠٤* (عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول حول الاقتصاد الأزرق تعزيز للتنمية المستدامة)، صفحة ٢٩١.

١٠- دنية مرسلي، و مريم بوكابوس. (٢٠٢١). الاستثمار في السندات الخضراء كآلية مبتكرة لتمويل المشاريع النظيفة-الإمارات العربية المتحدة أنموذجا-. *مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصاد و المالية، المجلد٠٣* (العدد٠٢)، صفحة ١١٦.

١١- ذهبية بلعيد، و رفيقة ضباغ. (٢٠٢١). الابتكارات التمويل الذكية للنقل البحري الصديق للمحيط الازرق -هولندا نموذجا-. *مجلة الاقتصاد و البيئة، المجلد٠٤* (عدد خاص بالمؤتمر العالمي الدولي الاول حول الاقتصاد الأزرق تعزيز للتنمية المستدامة)، صفحة ١٨١.

١٢- رامي الحضري. (٣٠ يناير, ٢٠٢٥). *لأول مرة في الشرق الأوسط.. إدراج سندات زرقاء ببورصة ناسداك دبي بـ ١٠٠ مليون دولار*. تم الاسترداد من خاص عن مصر: https://aboutmsr.com/%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%B2

١٣- عبدالله محمد. (٢٠٢٣). السندات الزرقاء أحدث أدوات التمويل الدولية. *مجلة البوصلة الاقتصادية*، ٥.

١٤-فضيلة بوطورة، و علاء الدين الوافي. (٢٠٢١). الاقتصاد الأزرق وعلاقته بالاقتصاد الأخضر لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة. *مجلة الاقتصاد و البيئة، المجلد٠٤* (عدد خاص بالمؤتمر العالمي الدولي الأول حول الاقتصاد الأزرق تعزيز للتنمية المستدامة)، صفحة ٢٢٣.

١٥- مبادئ السندات الخضراء. (يونيو, ٢٠٢١). إرشادات عملية طوعية لإصدار السندات الخضراء.

١٧- مبارك بن سليمان آل فواز. (٢٠١٠). *الأسواق المالية من منظور إسلامي* (المجلد الأولى). جدة.

١٨- محمد إبراهيم محمد متولي دهشان. (إبريل, ٢٠٢٤). الأقتصاد الأزرق كمحرك للنمو المستدام تحليل سياسات واستراتيجيات. *مجلة روح القوانين، الجزء الثاني*(العدد المائة وستة).

١٩- محمد مغنم ، و سفيان أبحري. (٢٠٢٣). دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الميتدامة بالوطن العربي:البرنامج الوطني للطاقات المتجددة ٢٠١٦-٢٠٣٠ بالمملكة العربية السعودية أنموذجا. *مجلة الإبداع، المجلد ١٣* (العدد٠١)، صفحة ٢٩٦.

٢٠-محمد وحيد حسن ، و علاء وجيه مهدي. (٢٠٢٢). دور الاقتصاد الأخضر في التنمية الاقتصاد-دراسة تحليلية. *مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة*(العدد٧٠)، صفحة ١٤٦.

٢١- محمود بكري. (٢٤ مارس, ٢٠٢٤). *نحو مستقبل أخضر للسندات الزرقاء*. تم الاسترداد من معهد البنك الإسلامي للتنمية : https://blogs.isdbinstitute.org/towards-a-green-future/#:~:text=%D8%B8%D9%87%D8%B1%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A1%20%D8%A8%D9%85%D8%AB%D8%A7%D8%A8%D8%A9%20%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A9,%D8%A5%D9%

٢٢- مريم عبد الغني. (٨ مارس, ٢٠٢١). *الأزرق:لون جديد في عالم السندات*. تم الاسترداد من زاوية: https://www.zawya.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D8%B1%D9%82-%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-nv7ipict

٢٣- ملخص بيان المعلومات الأولي . (٢٠١٦). إصدار السندات من فئة السندات الخضراء. ٣.

٢٤ -مليارات الدولارات قادمة لمصر.. الدولة تكشف عن طرح سندات جديدة لهذا السبب. (٢١ نوفمبر, ٢٠٢٣). تم الاسترداد من البلد: https://www.elbalad.news/6008135

٢٥- نشرة مركز المعلومات . (١٥ مارس , ٢٠٢٤). تخضير النظام المالي العالمي ..نحوى اقتصاد أكثر استدامة. *مركز المعلومات*.